أهمية القطاع الزراعي المصري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

The Importance of the Egyptian Agricultural Sector and its Role in Achieving Economic Development.

الأسم نعمه محمد علواني خليف

مدرس بمعهد العجمي العالي للعلوم الاداريه

Email : nemamohamed8585@gmail.com

T :01063454242

ملخص :

تعتبرمصـــر من الدول النامية التي مازالت تشـق طريق التنمية ، ولها من الموارد ما يمكنها من دفع عجلة نمو قطاعها الزراعي ، ومع ذلك ووفقاً لما يرويه لنا التاريخ الاقتصـــادي لجمهورية مصر العربية فأنها قد أعطت أولوية شبه كلية للقطاع الصناعي علي حساب القطاع الزراعي ضـــمن خططها التنموية وبذلك تكون فقدت درجه هامه من درجات ســـلم التنمية الاقتصاديه بإتباعها استراتجية التصنيع كأساس التنمية دون الزراعة ، فبتنمية القطاع الزراعي من خلال زياده الإنتاجية الزراعية للوصـــول بها الي طاقاتها المثلي تمكننا من توفير المواد الغذائية التي زاد الطلب عليها مع الزيادة الصـــافية لعدد الســكان ، أيضـــاً زيادة إنتاجية القطاع الزراعي في مصـــر ، ســوف تســاعد علي توفير راس المال المحلي والأجنبي اللازمين لتمويل مســـار التنمية وذلك من خلال حصـــيلة الصـــادرات الزراعية الوطنية التي توفر حصـــيلة من النقدالأجنبي ، كما أن زيادة الإنتاجية الزراعية سوف تعمل بصـورةغير مباشـرة علي التخفيف من حده الفقر خاصـــة ان الغالبية العظمي من ســكان الريف فقراء ويعملون بالقطاع الزراعي . وخلاصـــة القول؛ أن التنمية الزراعية في مصـــر تعتبر أمراً لابد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط به في عملية التنمية الاقتصـــادية، ويتحدد أمامنا دور القطاع الزراعي المصـري في رفع إنتاجية الفدان ورفع إنتاجية العامل الزراعي الي أقصـي المعدلات الممكنه ، فالقطاع الزراعي المصـــري مطالب بزيادة معدلات إنتاجيته الي طاقتها المثلي لكي يقود عملية التنمية (**دراز ، حامد 1976**)

ومن هذا المنطلق يتبلور هدف تلك الورقه البحثيه في التعرف علي المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في تحقيق دورة في التنمية الاقتصاديه

.

الكلمات المفتاحيه :- (القطاع الزراعي – التنمية الاقتصادية– الاكتفاء الذاتي –العماله الزراعيه– الاراضي الزراعية)

Abstract:

Egypt is considered one of the developing countries that is still on the path to development, and it has resources that enable it to accelerate the growth of its agricultural sector. However, according to what the economic history of the Arab Republic of Egypt tells us, it has given almost total priority to the industrial sector at the expense of the agricultural sector within its development plans, and thus it is It lost an important rung on the ladder of economic development by following the strategy of industrialization as the basis for development without agriculture. By developing the agricultural sector by increasing agricultural productivity to reach its optimal potential, we are able to provide foodstuffs for which demand has increased with the net increase in the population, and also increase the productivity of the agricultural sector in Egypt. It will help provide the necessary local and foreign capital to finance the path of development through the proceeds of national agricultural exports, which provide foreign exchange earnings. Increasing agricultural productivity will work indirectly to alleviate poverty, especially since the vast majority of the rural population are poor and work in the agricultural sector. So, Agricultural development in Egypt is considered a necessity in order for the agricultural sector to play its assigned role in the economic development process

Keywords :- (agricultural sector - economic development - self-sufficiency - agricultural labor - agricultural lands).

أولا : مقدمة:-

باستقراء التاريخ الاقتصادي لدول العالم التي سبقتنا بالتنمية نجد أن مؤلفات التاريخ الاقتصادي تخبرنا أن جميع دول العالم المتقدم كانت في المراحل الأولي من مراحل تنميتها مجتمعات زراعية ، وان جميع هذه الدول لم تبدء في مرحله الأنطلاق نحو التنمية الاقتصـــادية الا بعد أن حققت زيادة جوهريه في الإنتاجية الزراعية ، كفلت لها تمويل المراحل الأولي من التنمية الصناعية ، وحتي انجلترا لم تنجح فيها الثوره الصناعية إلا لأن القطاع الزراعي كان قد حقق زيادة ضخمه في الإنتاجية باستخدام الاساليب العلمية في الزراعة جعلته قادراً علي تمويل هذه الثوره الصناعية من منتصف القرن الثامن عشر حتي أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر ، وفي التاريخ المعاصر تزودنا تجارب اليابان والصين والهند بأمثله حيه عن أهمية دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية **(دراز ، حامد .1986)**

وعلي الصـــعيد االمحلي نجد أن القطاع الزراعي يلعب دوراً رئيســياً في الاقتصـــاد المصري علي مر الزمن ، حيث يساهم القطاع الزراعي في تكوين جزء من الدخل القومي حيث يســاهم بنســبة 12% من الناتج المحلي الاجمالي لعام 2020 ، ويعتبر مجالاً لتشــغيل القوي العامله حيث تمثل نســبة المشــتغلين بالقطاع الزراعي 21% لعام 2020 وتخفيض معدلات الفقر بالإضافه الي دوره الهام في توفير الجانب الأكبر من الاحتياجات الغذائية وتوفير قدر من العملات الأجنبية من خلال حصيله الصادرات الزراعية ، فقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية الي اجمالي الصـــادرات الزراعية لعام 2020 نســبة 15.2% **(التقرير الســنوي ،الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء)**

هذا فضلاً عن دوره الهام في تمويل التنمية وإمداد الكثير من الصناعات الأساسية بحاجاتها من مستلزمات الإنتاج والمواد الخام والعمالة ومن ثم يعتبر هو الدافع في حركه التنمية الاقتصاديه . ومن ثم نســعي في تلك الورقه البحثيه الي التعرف علي اهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي المصري في تحقيق دوره في التنمية الاقتصاديه.

ثانيا : مشكله الدراسة

ومن خلال دراسة الأهمية النسبية للقطاع الزراعي المصري في الفتره الحالية تبين استمرار الأهمال والتهميش الشديد للقطاع الزراعي انخفضت نسبة مساهمة القطاع الزراعي وتواضع أداء القطاع الزراعي مرة أخري علي النحو الذي أدي لتزايد الفجوة الغذائية نتيجة عدم قدرة القطاع علي الوفاء بإحتياجات السكان من السلع الغذائية بالإضافه الي عدم قدرة القطاع علي توفير العملات الأجنبية من حصيلة الصادرات الزراعية لتمويل برامج التنمية الاقتصادية نتيجة تدني حجم حصيلة الصادرات الزراعية واستمرار عجز ميزان المدفوعات بصورة ملحوظة وتزايد معدلات الفقر في مصر خاصة قطاعها الريفي ويرجع السبب الرئيسي في تدهور وضع القطاع الزراعي في المقام الاول الي استراتجية التصنيع التي اعتمدتها مصر في تنفيذ خططها التنموية الخمسية بتركيز الاهتمام علي التنمية الصناعية ومن ثم نالت التنمية الزراعية اهتماماً نسبياً أقل ؛ وما نتج عن ذلك من تبعات أذ نجد أن معدلات التنمية المتحققه بالقطاع الزراعي تتسم بالبطء الشديد وكذلك الوزن النسبي القطاع الزراعي في الاقتصاد الكلي لايرقي الي ماتحتله باقي القطاعات الأخري ، كما هو حال الصناعات التحويلية والاستخراجية ،ومن خلال استقراء البيانات الوصفيه تبين أنه خلال الفتره الاولي (2000 -2010) كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي حوالي 14.97% انخفضت تلك المساهمه الي 11.95% خلال الفتره الثانية (2011-2020) **(البنك الدولي .2021)** ، كذلك انخفضت نسبة أستيعاب العماله في القطاع الزراعي حيث أصبح قطاع طاردا للعماله فأنخفضت نسبة المشتغلين بالقطاع الزراعي من 29.5% خلال الفتره من (2000-2010) الي 23.% متوسط الفتره (2011-2020) **(تقارير وزاره التخطيط)** ، بالإضافه الي التدني الواضح في نسبة الصادرات الزراعية الي إجمالي الصادرات الكلية حيث أصبحت في المتوسط 10.6% خلال الفتره الاخيرة من (2011-2020) **(البنك الدولي .2021)**

ومن ثم حالت تلك الاستراتجيه " استراتجية التصنيع كأساس للتنمية " دون الاستفادة من إمكانيات القطاع الزراعي وإهدار كفاءته وخلقت قطاع صناعي لا سند لوجوده سوي استمرار

السياسات الحمائية والتضحية بالقطاع الزراعي ،فكانت النتيجة المترتبة علي ذلك تحقيق ذلك القطاع معدلات تنمية تتسم بالبطء الشديد ولا تصل لمعدلات التنمية الاقتصاديةالمستهدفه مما يستدل علي وجود فجوه بين المعدلات المستهدفه الممكنه لتنمية هذا القطاع والمعدلات الفعلية. ومن ثم يمكن صياغه المشكله البحثيه في عدد من التساولات الاتيه :

1- ما هو محقق فعلا من انجازات بالقطاع الزراعي الصري ؟
2- ماهي المعوقات التي تحول دون الوصول للمستهدف من القطاع الزراعي ؟
3- كيف يمكن التغلب علي المشاكل التي تعوق القطاع الزراعي المصري عن تحقيق المستهدف ؟

ثالثا : هدف الدراسة :-

في ضوء ما تم التعرض له في مشكله البحث يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف علي المعوقات التي تحول دون تحقيق المستهدف من القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية ، حيث يتم تقسيم هدف الدراسه الي عدد من الاهداف الفرعية :-

1- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي
2- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في توفير الغذاء للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء
3- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في توفير العمله أجنية لتمويل التنمية
4- مدي مساهمه القطاع الزاعي المصري في تشغيل العماله
5- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في الحد من الفقر
6- مدي القدره علي التوسع الافقي في مساحه الاراضي الزراعية

رابعا : أهمية الدراسة :-

- حيث أن قيمه الأبحاث العلمية تحدد بمدي أســهامها في تحقيق أهداف المجتمع ،وهنا تتجلي أهمية الدراســة في التعرف علي دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصــادية من خلال زياده الناتج المحلي الاجمالي وقدرته علي توفير الغذاء للســكان وتوفير فرص عمل بالاضافه الي توفير العمله الصعبه مما ينعكس بالضرورة علي تحقيق التنمية الاقتصادية

خامساً: منهجية الدراسة ومصادر جمع البيانات:

استناداً الي مشكلة وهدف الدراسة تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائى والوصفي التحليلى لتقييم أداء القطاع الزراعي وتحديد اهم معوقات القطاع ،ولاجراء هذه الدراســة ســوف يتم الاعتماد على ما يتاح من كتب و مراجع ودوريات محلية وأجنبية خاصــة بموضــوع الدراســة، كذلك سيتم الاعتماد على مجموعة من الكتابات والدوريات التى تصدرها مراكز وهيئات علمية متخصــصــه ويتم الحصــول على البيانات والمعلومات والاحصــائيات من التقارير التى تقوم باصدارها الجهات الرسمية مثل الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء وزاره التخطيط والتنمية الأقتصادية والبنك الدولي والبنك المركزي ووزارة الزراعة وغيرها .

سادساً : الدراسات السابقه:

1- دراسة (بهجت ، حنان .2022) حيث هدفت تلك الدراسة الي داسة الدور الاقتصادى لقطاع الز ا رعة وبيان نسبة مساهمته فى الناتج المحلى وتقدير حجم الاستثمارات الموجهة له بالمقارنة بالقطاعات الأخرى، كذلك التعرف على دور القطاع الزراعى فى توفير فرص عمل جديدة تتواكب مع الزيادة السكانية ودوره فى التجارة الخا رجية ، وقد توصلت الدراسة الي تزايد قيمة الناتج المحلى الخاص بالمقارنة بقيمة الناتج المحلى للقطاع العام حيث بلغت نسبة مشاركة كل منهما 65.5 ،% 34.5 % على التوالى لمتوسط فترة الدراسة، كما بلغت نسبة مساهمة كل من

القطاع الز راعى والقطاعات الا خرى حوالى 12.4 ، % 87.6 %.كما تبين ضألة نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزرعى فقد بلغت 4.2 % من متوسط الاستثمارات الكلية ، كما تبين انخفاض نسبة العمالة بالقطاع الزراعى بالنسبة للعمالة الكلية من 27 % الى 20 % فى عام 2020

2- **دراسة (عبدالعاطي ،محمد.2015)** هدفت تلك الدراسة الي التعرف على الوضع الراهن لأداء القطاع الزراعي وإمكانيات تنميته في حدود الموارد الطبيعية المتاحة خاصة المياه والأرض والموارد البشرية؛ وذلك من خلال دراسة تطور معدل النمو للقطاع الزراعي في مصر، تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على إجمالي قيمة الناتج المحلي الزراعي ، وقد توصلت الدراسة الي انحراف الأداء الاقتصادي في القطاع الزراعي عما هو مخطط له الأمر الذي يصعب معه تحقيق معدلات النمو المستهدفه، لذلك يوصي الباحث بضرورة مراجعة كافة السياسات الزراعية والمائية وآليات تنفيذها التي تبنتها استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠ وتعديلها وفقاً لمستوى التحديات القائمة والمستقبلية في مجالي الغذاء والمياه.

3- **دراسة (عبد الوهاب ،محمد .2019)** هدفت الدراسة الي تحديد المساحة المنزرعة لأهم المحاصيل الغذائية وتأثير زيادتها علي إنتاج المحاصيل موضع الدراسة ومدي تأثير زيادة الإنتاج علي تحقيق الأمن الغذائي وذلك من خلال التعرف علي الوضع الراهن للإنتاج و الاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد ومدي تحقيق الاكتفاء الذاتي منمحاصيل الدراسة.وقد توصلت الدراسة الي أن مصر تعاني من وجود فجوة غذائية من القمح خلال فترة الدراسة وبلغت حدها الأعلي عام 2013 وبلغت حوالي١١٧١٧٨ ألف طن وحد أدني عام ٢٠٠٩ وقد بلغت حوالي ٢٩٢٧ألف طن.

4- **دراسه (عثمان ، محمد .2022) حيث** هدفت الدراسة الي تقيم أداء القطاع الزراعي المصري للتعرف علي إنجازات هذا القطاع، ومن ثم تحديد اهم المشكلات التي تعوق القطاع الزراعي المصري والتي تؤثر بالسلب علي أداء هذا القطاع .وقد توصلت الدراسه الي انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاع الصناعي والخدمي، تراجع مساهمته في استيعاب العمالة في السنوات الاخيرة،ضعف قدرته علي اجتذاب رووس الاموال سواء الوطنية او الاجنبية، زيادة نسبة العجز السنوي في الميزان التجاري الزراعي وبالتالي انخفاض قدرة هذا القطاع علي تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية،عدم القدرة علي الوصول الي التركيب المحصولي الامثل. وترجع تضاؤل اهمية هذا القطاع وتدهور احواله الي معاناته من العديد من المشاكل اهمها الاعتماد علي الاساليب التقليدية في الزراعة، تفتيت الملكية الزراعية، التاكل المستمر في رقعة الاراضي الزراعية، محدودية الموارد المائية، انخفاض حجم الاموال المستثمرة في القطاع، تضاؤل نصيب القطاعالزراعي من التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك، قصور التعليم الزراعي وابتعاده عن مواكبة التطورات العالمية الاقليمية والمحلية، ضعف دور التعاونيات الزراعية.

5- **دراسة (جبريل ، فاطمه الزهراء .2021) حيث** استهدفت الدراسة الوقوف علي مدي قدرة القطاع الزراعي المصري علي تحقيق دوره في التنمية الاقتصادية وتقييم أداءه في التغيرات المحلية والعالمية من خلال التعرف علي مدي مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي و الصادرات المصرية ، وتشغيل عماله والوضع الراهن للأراضي الزراعية ، وقد توصلت الدراسة الي تراجع نسبة مساهمه القطاع الزراعي في علاج عجز الميزان التجاري ، كما اتضح تراجع دوره في المساهمه في الناتج الحلي الاجمالي من 15% الي 12% كما انه عاني من حدوث انكماش في النشاط الاقتصادي ، ايضا اتضح ان القطاع الزراعي المصري اصبح قطاع طاردا للعماله .

6- دراسة (*jad*، 2018.C)هدفت إلي دراسة تطور قطاعي المياه والزراعة في مصر و السياسات الوطنية والدولية لتطوير

القطاع الزراعي. توصلت الدراسة إلى ان قضية الأمن الغذائي في مصر ترجع إلى ندرة المياه والأراضي المزروعة ، و يتمثل أهم معوق للقطاع الزراعي في مصر هو الاعتماد على الآلات القديمة في زراعة والحصاد وعدم استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة، الإفراط في استخدام المواد الكيميائية في الزراعة أدت إلى منع الصادرات المصرية من الدخول إلى الأسواق الدولية فعلى الاتحاد الأوروبي أن يستمر في وضع سياسات وإجراءات متعلقة بمعايير الجودة لدفع الحكومة المصرية لزيادة الجودة والاهتمام بالبحث والتطوير وتدريب صغار المزارعين على الالتزام بمعايير الجودة. بجانب اللوائح الحكومية الواجب تطبيقها للحد من إساءة استخدام مياه النيل للأغراض الزراعية

سابعاً: خطه الدراسة : تقييم أداء القطاع الزراعي خلال الفترة (2000-2020):

1- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي
2- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في توفير الطلب علي الغذاء للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء
3- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في توفير العمله الاجنبية لتمويل التنمية و علاج عجز الميزان التجاري
4- مدي مساهمه القطاع الزاعي المصري في تشغيل العماله
5- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في التخفيف من حده الفقر
6- مدي القدره علي التوسع الافقي في مساحه الاراضي الزراعية

1- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في الناتج المحلي الاجمالي:

للتعرف علي اهميه القطاع الزراعي في التنمية الأقتصادية لابد من التعرف علي درجه مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ويوضح الجدول رقم (1) مدي مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي

جدول رقم (1) تطور مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي(2000-2020)

السنه	قيمه الناتج بالميار جنيه		نسبه مساهمه القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي
	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي من القطاع الزراعي	
2000	315.67	52.72	%16.7
2001	332.54	55.20	%16.6
2002	354.56	58.50	%16.5
2003	390.62	63.67	%16.3
2004	456.32	69.36	%15.2
2005	506.51	75.47	%14.9
2006	581.14	81.94	%14.1
2007	710.39	100.16	%14.1
2008	855.30	112.90	%13.2
2009	994	135.19	%13.6
2010	1150.59	161.08	14
متوسط الفتره الاولي (2010-2000)			%14.97

2011	1309.9	175.53	%13.4
2012	1713.15	253.55	%14.8
2013	1924.81	209.8	%10.9
2014	2205.59	242.62	%11
2015	2473.1	279.46	%11.3
2016	2674.41	318.25	%11.9
2017	3417.15	399.81	%11.7
2018	4334.9	498.51	%11.5
2019	5170.11	589.39	%11.4
2020	5526.95	668.76	%12.1
متوسط الفتره الثانية (2020-2011)			%11.95

المصدر : جمعت وحسبت من موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

- يتضـــح من بيانات الجدول الســـابق تدني مســـاهمه القطاع ازراعي في الناتج المحلي الاجمالي حيث يلاحظ انه خلال الفترة الاولي من الدراسـة (2000-2010) سـجل القطاع الزراعي نسـبة مســـاهمه في الناتج المحلي الاجمالي 14.97% أنخفضـــت تلك المســـاهمه في الفتره الثانية (2011-2020) الي ما يقرب 12% وهذا يوضـــح لنا انخفا ض و ضـــآلة مســـاهمة القطاع الزراعى فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بالقطاع الصناعى والخدمى .

2- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في توفير الطلب علي الغذاء للسكان وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء

تتمثل المهمة الاولي والأساسية للقطاع الزراعي المصري في توفير الطلب علي المواد والسلع الغذائية ، حيث يعد الحصول علي الغذاء من أبرز المشكلات التي واجهت الأنسان عبر التاريخ فمن أجل تأمين غذائه امتهن حرفه الصـــيد والزراعة والترحال بحثاً عن الغذاء وحتي الان

مازالت ازمة الغذاء قائمة وتعد مشكله تأمين الغذاء في مصر من أبرز مظاهر الأزمة الاقتصاديه المتمثله في تفاقم العجز الغذائي وحدوث فجوه غذائية حادة كما أن مشكلة الغذاء لم تعد مجرد مشكلة اقتصادية زراعية بل تعدت ذلك لتصبح قضية استراتيجية مرتبطة بالأمن الوطني (**خلف ، رقيه 2012**)؛ ومن ثم فإن ضعف القطاع الزراعي المصري عن الوفاء بإحتياجات الطلب المحلي من الغذاء لا تمثل مشكله محدودة الأثر وأنما هي أزمة متعدده الجوانب تكاد تخنق الاقتصاد المصري ككل وتدفعه أكثر فأكثر في مشكلة التبعية الغذائية وزياده حجم الاستيراد من السلع الاستراتيجية الاساسية واهمها القمح وما يترتب عليه من آثارأقتصادية وسياسية وخيمة علي الاقتصاد المصري . وتحاول السياسات الحكومية جاهدة زيادة معدلات الاكتفاء وتقليل الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى من السلع الزراعية والغذائية بشكل عام والقمح بشكل خاص .

وهنا يتجلي الهدف الأساسي من زيادة إنتاجية القطاع الزراعي في مصر من أجل تغطية الطلب الوطني علي المواد الغذائية ومن ثم فإن مشكلة قصور القطاع الزراعي المصري تبرز بالدرجه الأولي في صورة أزمة غذاء فنجد أن الفجوة كبيرة بين الإنتاج والإستهلاك لبعض السلع الزراعية الاستراتجيه ليتجاوز فيها الأستهلاك أكبر بكثير من الإنتاج مما يترتب عليه ازمه الاستيراد وزياده حجم الاستيراد من السلع الغذائية الاساسية مثل القمح والارز والذره وقد اتضح ذلك من خلال بيانات الجدول التالي رقم (2) والذي يوضح حجم نسبة الاكتفاء الذاتي (%) لاهم السلع الغذائية الاساسية خلال الفتره (2010-2020)

جدول قم (2) نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية

السلع الغذائية	2010	2015	2017	2018	2020
القمح	51.5	49.1	47.7	35.5	41.4
الذره الشامية	50.2	56.3	56.3	50.5	51.1
الأرز	126	102.6	99.7	90.7	80.3
الفول	41	31	20	12.4	10.5

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء ، مصر في أرقام 2021.

- حيث يتضح من بيانات الجدول السابق انخفاض نسبة الأكتفاء الذاتي لاهم السلع الغذائية ، حيث أنخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح والذي يعد من السلع الاستراتيجية من 51.5% عام 2010 الي 41 .4% عام 2020 وكذلك الحال انخفضت نسبة الأكتفاء الذاتي لاغلب السلع الغذاية مما ترتب عليه حدوث فجوه الغذاء وعدم قدرة القطاع الزراعي علي تلبية الاحتياجات السكانية من السلع الغذائية الاساسية ويوضح الجدول التالي مدي تطور حجم الفجوه الغذائية في مصر

جدول رقم (3) تطور حجم الفجوه الغذائية خلال الفترة (2000-2020)

السنه	حجم الفجوه الغذائية (بالبليون دولار)
2000	0.7
2005	1.4
2010	3.4
2015	4.5
2020	3.8

Source: Alobid. M et al., previously mentioned, 2021 according to Food and Agriculture Organization data, Egypt (FAO).

- يتضح من بيانات الجدول السابق استمرار تفاقم فجوه الغذاء مع تزايد التعداد السكاني والازمه المالية العالمية عام 2008 وما تبعه من الثوره في 25 يناير 2022 أدي تفاقم ازمه الغذاء واتساع فجوه الغذاء من 0.7 عام 2000 الي ا بلغت 4.5 عام 2015 .ثم بدأت الفجوه في الانخفاض النسبي من عام 2015 الي عام 2018 ثم عادت للارتفاع خلال 2019 و2020 فكانت 3.6 و 3.8 علي التوالي بسبب أزمه كرونا فيروس والزياده في معدل النمو السكاني .وبالتبعيه زياده الطلب علي أهم السلع الغذائية الاستراتيجية (القمح والذرة) وبالتالي زياده حجم الواردات من

تلك السلع لسد فجوه الغذاء ويوضح الجدول التالي حجم الواردات من اهم السلع الاستراتيجيه (القمح والذرة) خلال الفتره (2000-2020)

جدول رقم (4)

اجمالي قيمه الواردات من القمح والذره بالمليون دولار خلال الفتره (2000-2020)

السنوات	القمح	الذره
2000	609	527
2001	429	541
2002	667	583
2003	514	515
2004	713	350
2005	916	670
2006	964	526
2007	1562	922
2008	2101	933
2009	1541	815
2010	2133	1223
2011	3194	2106
2012	3492	1978
2013	2665	1939
2014	3222	1977
2015	2536	1976

2016	1706.5	1959
2017	1890.2	1770
2018	2268	1840
2019	2602	1910
2020	2710	1980

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد علي كلا من :-
- عثمان ، محمد .2022 ، آليات تعزيز دور القطاع الزراعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في مصر ، مجله علمية ، كلية التجارة ، جامعه الاسكندرية عدد يوليو . .
- جمال ، عمر .2017، أثر التغير فى سعر الصرف على أهم الواردات الزراعية المصرية، المجلة المصرية الاقتصاد الزراعى، مجلد، 27 ، العدد 2 .
- الماحي ،محمد .2020 ، أثر السياسة السعرية على محصول الذرة الصفراء فى مصر، مجلة العلوم الزراعية، مجلد ، 6، العدد الأول ، كلية الزراعه ، جامعه الاسكندرية .

يتضح من بيانات الجدول السابق زياده قيمه الواردات بالمليون دولار خلال فتره الدراسه لكل من القمح والذره .وهذا يعني عدم قدرة القطاع الزراعي عن الوفاء بمتطلبات الاحتياجات من الغذاء الاساسية وعدم القدره علي تحقيق الاكتفاء الذاتي مما أدي الي أرتفاع قيمه فاتوره الوردات .

3- مدي مساهمه القطاع الزراعي في توفير العملات الأجنبية من حصيله الصادرات الزراعية لتمويل التنمية :

- يمكن قياس مدي مساهمة القطاع الزراعى فى التجارة الخارجية من خلال قيمة الصادرات الزراعية والذى يمثل مصدر أساسى للعملة الصعبه لتغطية تكلفة الاستيراد وتمويل مشاريع التنمية ، حيث أن زيادة إنتاجية القطاع الزراعي في مصر سوف تعمل علي توفير راس المال الاجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية بتوفير العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الاجنبية الضرورية لعملية التنمية من خلال زيادة الصادرات الزراعية الوطنية وتقليل الواردات الزراعية ، وهنا يتحتم علي القطاع الزراعي زياة الإنتاجية الزراعية

ليتمكن من زيادة الصادرات الزراعية التي تحقق فائض من العملات الأجنبية تستخدم في تسديد قيمة الوارادت ويوضح الجدول التالي رقم (5) حجم الصادرات والواردات الزراعية في التجارة الخارجيه وحجم العجز في الميزان التجاري الزراعي .

جدول رقم (5)

تطور حجم الصادرات والواردات الزراعية في التجارة الزراعية

السنوات	الصادرات الزراعيه		الواردات الزراعية		عجز الميزان التجاري الزراعي	
	القيمه بالمليار جنيه	المساهمه في اجمالي الصادرات المصرية %	القيمه بالمليار	المساهمه في اجمالي الواردات المصرية %	القيمه بلمليار	المساهمه في عجز التجارة الخارجيه
2000	1.8	10.95	6.39	13.14	4.6	14.25
2001	1.8	10.92	7.22	14,26	5.42	15.87
2002	2.8	13.24	8.76	15.50	5.96	16.86
2003	4.1	11.14	9.94	15.27	5.84	20.64
2004	5.8	12.16	9.42	11.81	3.62	11.28
2005	6.2	10.6	13.76	12.00	7.56	14.25
2006	4.9	6.21	12.86	10.87	7.96	20.16
2007	5.5	6.02	15.42	10.10	9.92	16.17
2008	10.9	7.62	11.79	4.10	0.89	0.62
2009	13.2	9.81	26.42	10.57	13.22	11.46
2010	17.5	11.30	26.35	8.77	8.85	6.08
متوسط الفترة (2000-2010)	6.77	9.66	13.48	10.92	6.7	10.53
2011	20.00	10.62	41.37	11.14	21.37	11.67

14.41	36.76	12.12	52.56	8.85	15.8	2012
11.20	28.92	10.66	48.62	9.96	19.7	2013
2.55	8.35	5.47	28.65	10.40	20.3	2014
2.44	9.88	5.34	30.38	12.56	20.5	2015
عجز الميزان التجاري الزراعي		الواردات الزراعية		الصادرات الزراعيه		السنوات
2.74	13.07	5.18	36.67	10.25	23.6	2016
3.10	22.47	5.57	66.07	9.45	43.6	2017
4.17	38.21	6.24	89.81	9.88	51.6	2018
5.60	41.58	7.70	95.28	10.85	53.7	2019
6.64	25.06	10.50	72.16	15.21	47.1	2020
5.23	24.57	7.56	56.56	10.68	31.59	متوسط الفترة (2011-2020)

- المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء ، نشره احصاءات التجارة الخارجية ، اعداد متفرقه.

بدراسة تطور قيمة الصادرات الز راعية تبين مايلى :-

- خلال الفترة الاولي (2010-20000) ارتفعت قيمه فاتوره الصادرات الزراعية من 1.8 مليار جنيه عام 2000 الي 17.5 مليار جنيه مصري عام 2010 بمتوسط فترة 6.77 مليار جنية مصري ارتفع الي 31.59 مليار جنية مصري متوسط الفترة الثانية (2011-2020) بارتفاع قدرة 366.51% عن الفترة الاولي.
- كما اتضح ان الصادرات الزراعية تمثل نسبه 9.66% من اجمالي الصادرات المصرية كمتوسط الفتره الاولي (2000-2010) ، أرتفعت الي 10.68% من اجمالي الصادرات المصرية خلال الفترة الثانية (2011-2020)

بدراسة تطور قيمة الواردات الز راعية خلال نفس الفترة تبين مايلى :-

- تبين ان متوسط قيمه فاتورة الواردات الزراعية خلال الفترة الاولي (2000-2010) حوالي 13.48 مليار جنية مصري ارتفع الي 56.56 مليار جنية مصري خلال الفترة الثانية (2011-2020) بمعدل زياده قدرها 319.45 % عن الفتره الاولي
- كما تبين أن الواردات الزراعيه المصرية تمثل نسبة 10.92% من اجمالي الواردات المصرية كمتوسط للفتره الأولي (2000-2010) ،انخفض الي نسبه .7.56% كمتوسط فترة (2011-2020) ، بمعدل أنخفاض قدره 30.7%
- **بدراسة تطور قيمةعجز الميزان التجاري الزراعي :-**

- باستقراء بيانات الجدول السابق ، يتضح أن الميزان التجاري الزراعي شهد عجزا مزمن خلال فتره الدراسة ، حيث تفوقت قيمه فاتورة الواردات علي قيمه فاتورة الصادرات خلال كلا من الفترة الأولي والثانية من الدراسة.
- اتضح أيضا أن قيمه عجز الميزان التجاري في مصر خلال الفترة الاولي بلغ في المتوسط 6.7 مليار جنيه مصري أرتفع الي قيمه 24.57 مليار جنيه مصري خلال الفترة الثانية (2011-2020) بنسبه زياده بين الفترتين تعادل 266% .

4- مدي مساهمه القطاع الزاعي المصري في تشغيل واستيعاب العماله :

حيث يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات كثيفه العماله ويوضح الجدول التالي التغيير النسبي لنسبة استيعاب العماله في القطاع الزراعي

الجدول رقم (6):-

عدد المشتغلين بالقطاع الزراعي ونسبتهم الي إجمالي العمالة الكلية للفترة (1984-2020)

(العدد بالألف عامل).

الفترات	العمالة الإجمالية في مصر	العمالة في القطاع الزراعي	% النسبة المئوية
متوسط فترة (1984-1989)			%36,92
1990	13527	4500	%33,26
1991	13742	4585	%33,36
1992	14011	4620	%32,97
1993	14436	4682	%32,43
1994	14879	4744	%31,88
1995	15340	4812	%31,36
1996	15825	4748	%30
1997	16344	4820	%29,49
1998	16784	4904	%29,21
1999	17419	4985	%28,61
متوسط فترة (1990-1999)			%28,33
2000	17984	5069	%28,18
2001	17950	5119	%28,51
2002	18179	5153	%28,34
2003	18659	5206	%27,9
2004	19116	5285	%27,64
2005	19766	5395	%27,29
2006	20377	5460	%26,69
2007	21960	5493	%25
2008	22735	5562	%24,46
2009	22976	5670	%24,67
2010	23829	6484	%27,21
متوسط فتره (2000-2010)			%29.5
2011	23346	6500	%27,84
2012	23596	6540	%27,71

2013	23600	6800	%28,36
2014	23974	6700	%29
2015	24300	6690	%29.24
2016	24780	6400	%25.8
2017	25033	6480	%27.9
2018	26011	6500	%24.9
2019	26022	5640	%21.6
2020	26019	5300	%20.33
متوسط فتره (2010-2020)			%23.49

المصـــدر : االفترات للســـتينات والســـبعينات : - وزارة التخطيط ، " وثيقه مرجعيه عن أهم متغيرات الاقتصـــاد القومي عن الفتره من(1960-2000) ،وزارة التخطيط ،القاهرة ،أغسطس 2000،ص128&سنوات (1984-2003) : وزارة التنمية الاقتصادية، مجلة خطة التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية ، أعداد متفرقة& السنوات من (2004- 2020) :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، نشره الدخل والانفاق ، الكتاب الاحصائي السنوي ، 2014 -2022.

أذا قمنا باستقراء متوسطات فترات الدراسة من واقع بيانات الجدول السابق :- نلاحظ خلال فترة الستينات كان القطاع الزراعي يستوعب نحو 54% من إجمالي قوة العمل الكلية (**ناصف ، إيمان . 1997**). انخفض تتلك المساهمة الي 47% خلال فترة السبعينات (**تقرير وزاره التخطيط ،2000**) .ثم أستمرت في الانخفاض خلال الفتره (1981-2020) ؛ فخلال الفتره الاولي من الدراسة (1981-1989) بلغ نسبة العاملين بالقطاع الزراعي حوالي 36,92% انخفض ت تلك النسبة الي 28,33% كمتوسط فترة (1990-1999) ثم عادت النسبة للانخفاض مرة أخري خلال الفتره (2000-2010) حيث بلغ نسبة العاملين بالقطاع الزراعي خلال تلك الفتر 29,5 % انخفضت مره اخري في المرحله الاخيرة (2010-2020) الي 23.4% ، مما يستدل علي انخفاض نسبة العمالة الزراعية خلال سنوات الدراسة اي أن القطاع أصبح قطاع طاردا للعماله , في حين شهدت نسبة العاملين بالقطاعات الأخري غير الزراعية مقارنه بإجمالي حجم القوي العاملة ارتفاعاً مستمراً طيله فترة الدراسة والتي تمثلت تقريباً بنحو 70% ، وقد يرجع السبب الرئيسي للانخفاض في حجم قوة العمل في القطاع الزراعي ؛ أما الي مشكله تهميش القطاع في حد ذاته ضمن خطط التنمية الاقتصاديةوالاجتماعية مقارنه بباقي القطاعات الاقتصاديةالأخري حيث كانت الدوله تسعي الي تخفيض النفقات الموجهه للقطاع الزراعي ، أو

قد يرجع الي حدوث تفاوت كبير في الدخول بين القطاع الزراعي والعمل خارج القطاع الزراعي وهو ما أدي الي حدوث هجرة زراعية كثيفه تجاه القطاعات الاقتصاديةالأخري. ، حيث يلاحظ حدوث تفاوت كبير في دخل العامل الزراعي ودخل العامل في القطاعات الاقتصاديه الأخري.

5- مدي مساهمه القطاع الزراعي المصري في التخفيف من حده الفقر

أن تنمية القطاع الزراعي يعتبر من ضمن الجهود الأساسية الرامية الي تقليص الفقر ولا تزال الزراعة حتي الان هي أهم قطاع إنتاجي في معظم البلدان منخفضة الدخل. حيث يساهم هذا القطاع اذا ما أحسن إستغلال إمكانياته ورفع طاقاته الإنتاجية الي الحدود القصوي الي التقليص من الفقر نظراً لوجود علاقة ارتباطية طردية ما بين زيادة إنتاجية القطاع الزراعي والحد من الفقر ، وباستقراء أوضاع الفقراء في مصر ، نجد أن الغالبية العظمي من الفقراء يتركزون في القطاع الزراعي ، وبالتالي فإن تحسين أوضاع الفقراء يعتمد علي تحسين مواردهم الذاتيه وأوضاعهم الإنتاجية وتحسين فرص الحصول علي العمل أي أنه يعتمد علي تنميه القطاع الزراعي (**World Bank Report,2008**) لذلك يعد إصلاح القطاع الزراعي أحد أهم أساليب مكافحه الفقر نظرا لارتفاع نسبة الفقراء بقطاع الزراعة (**تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ،2010).**

جدول رقم (7) معدلات الفقر في مصر

السنه	نسبه الفقر %
2000	16.7
2001	16.7
2002	16.7
2003	17.7
2004	17.7
2005	19.6
2006	19.6
2007	19.6
2008	21.6
2009	25.2
2010	25.2
2011	25.2
2012	25.2
2013	27.8
2014	27.8
2015	32.5
2016	32.5
2017	32.5
2018	32.5
2019	29.7
2020	29.7

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء ، نشره الدخل والانفاق الاستهلاكي ، اعداد متفرقه ،(2000-2020)

- حيث يلاحظ من بيانات الجدول السابق أرتفاع مؤشر الفقر من 16.7% عام 2000 الي 25.2% عام 2010 ثم استمر في الارتفاع اي ان وصل 32.5% عام 2017 ثم عاد للانخفاض مره اخري ليصل 29.7% عام 2020 الا أن المحصله النهائية هي ارتفاع نسبة الفقر ومن ثم فإن ارتفاع نسبة الفقر لم يكن الا نتيجة حتمية لتدهور وضع القطاع الزراعي المصري وما تبعه من انخفاض معدل التنمية الاقتصادية، فنسبة مساهمه القطاع الزراعي في الاقتصاد المصري لا تتعدي12% خلال عام 2020 ونسبة العاملين بالقطاع الزراعي لا تتعدي 21% خلال عام 2020 ، كذلك نسبة مساهمة الصادرات الزراعية حوالي 15.2% من إجمالي الصادرات الكلية واستمرار عجز الميزان التجاري الزراعي محققاً عجز قدره 25,06 مليار جنيه خلال عام 2020 **(نشرة الاحصاءات الخارجية ،2020)**

<u>وبصورة أكثر تفصيلا لدراسة العلاقه بين نسبة العماله في القطاع الزراعي ومعدلات الفقر</u>

يلاحظان هناك علاقه ارتباط قويه بينانخفاض العاملين بالقطاع الزراعي وتوفير فرص عمل وزياده معدلات الفقر فالغالبية العظمي من الفقراء تتمركز في المناطق الريفية ويوضح الجدول التالي نسبة الفقر في كلا من الريف والمدن

جدول رقم (8)

نسبة الفقر فى المناطق الحضرية والريفية فى الوجه البحرى والقبلى في مصر

السنه	التقسيم	2010	2013	2015	2018	2020
الوجه البحري	حضر	10.3	11.7	9.7	14.31	11.16
	ريف	17	17.4	19.7	27.29	22.5
الوجه القبلي	حضر	29.5	26.7	27.4	30	28.9
	ريف	51.5	49.4	56.7	51.9	48.15

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامه والاحصاء ، نشرة الدخل والانفاق

- يوضح جدول رقم (8) ارتفاع نسبة الفقر فى المناطق الريفية فى كل من الوجه البحرى والقبلى وذلك يرجع إلى انخفاض مستوي الدخل الز راعى وانتقال الافراد إلى المدن الكبرى للبحث عن فرص عمل حيث أصبح قطاع طاردا للعماله لإارتفعت مؤشرات الفقر في القطاع الريفي

6- مدي القدره علي التوسع الافقي في مساحه الارض الزراعية :

- بتوصيف الوضع الراهن للأراضي الزراعية نجد أن مساحة مصر تبلغ نحو240 مليون فدان ؛تمثل مساحة الرقعة الزراعية منها 8,8 مليون فدان خلال عام 2010 /2011 (تمثل الأراضي القديمة منها6,2 مليون فدان والأراضي الجديدة 2,6 مليون فدان) ،وقد زادت مساحه تلك الرقعه الزراعية الي 9.44 مليون فدان بحلول عام 2021/2020 تتمثل في (تمثل الاراضي القديمه 6.2 مليون فدان والاراضي الجديدة 3.2 مليون فدان) وهي تمثل حالياً حوالي 4% من إجمالي مساحة مصر، وهي نسبة صغيرة جداً مقارنه بالمساحة الصالحة للزراعة وتتركز معظم تلك المساحات علي جانبي نهر النيل وتتوقف إمكانيات التوسع الأفقي علي خصائص التربة ومدي توافر مياه الري (**وزاره الزراعه ، 2020،2010**) .
- كما ان زيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ، تتوقف علي مدي فعالية حماية المتوفر منها من أي أعتداءات كالتصحر أو التبوير أو التجريف ، وكذلك علي مدي القيام باستصلاح الأراضي القابلة للزراعة ، وأن استقراء ما يتوافر لنا من بيانات حول هذا الموضوع ، **يبين لنا أنه وبالرغم من الإمكانيات الواسعة للتوسع الأفقي** حيث قدرت وزارة الزراعة في بداية السبعينات المساحة المقترحة للتوسع الأفقي 14,5 مليون فدان ، فإن مساحة الأرض الزراعية زادت من 5,8 مليون فدان عام 1984 الي 8,8 مليون فدان بمقدار زيادة 3 مليون فدان خلال 27 عام وبمعدل زياده سنوي قدره0,11 مليون فدان ، وهذه الزياده ضعيفة جداً مقارنه بباقي المساحه القابله للزراعة " ولقد أثبتت لنا كافة البحوث والدراسات ضخامه الإمكانيات الكامنه في القطاع الزراعي وقدرته علي تحقيق المستهدف منه ، فقد بلغت المساحة المقترحة للتوسع الأفقي للزراعة في أوائل السبعينات من القرن الماضي حوالي 14,5 مليون فدان بالإضافه

الي المساحة المنزرعة فعلا في ذلك الوقت ، فإذا ما أضفنا مساحات التوسع الأفقي بعد هذا التاريخ وخاصة مشروعات سيناء والوادي الجديد ومشروع توشكي لإتضح لنا ضخامه إمكانيات التوسع الأفقي والاهمية الاقتصاديةلاستصلاح المزيد من الأراضي" **(دراز ، حامد ، 2004)**

- حيث استهدفت تلك المشروعات القومية عن مايلي مشروع توشكي الذي استهدف استصلاح 540 الف فدان ، مشروع ترعه السلام استهدف استصلاح 620 الف فدان ومشروع درب الاربعين استهدف 12 الف فدانومشروع شرق وغرب قناه السويس 220 الف فدان ومشروع انشاء 400 قرية وتوفير 420 الف فرصه عمل بحلول عام 2011.

ويوضح الجدول رقم (9) تطور مساحة الأراضي الزراعية والمحصولية خلال الفتره (2020-1990)

جدول رقم (9) :-
تطور المساحة الزراعية والمحصولية خلال الفتره (1984-2020)

السنوات	مساحه الأرض الزراعية مليون فدان	المساحه المحصولية مليون فدان	المساحه المستصلحه الف فدان
1990	6,9	12,2	----
1991	7,0	12,4	---
1992	7,1	12,5	---
1993	7,2	12,8	---
1994	7,2	13,0	---
1995	7,8	13,8	---

---	13,7	7,6	1996
--	13,6	7,6	1997
----	13,9	7,8	1998
----	13,9	7,8	1999
15.8	13.18	7.4	متوسط (1990-1999)
22	13,9	7,8	2000
12,7	14,0	7,9	2001
28,7	14,5	8,1	2002
18,0	14,6	8,1	2003
23,5	15,0	8,3	2004
14,5	15,0	8,4	2005
38,8	15,3	8,5	2006
231,6	15,4	8,5	2007
95,2	15,4	8,4	2008
22,0	15,5	8,8	2009
14,7	15,3	8,7	2010
48.74	15	8.3	متوسط الفتره (2000-2010)
المساحه المستصلحه الف فدان	المساحه المحصولية مليون فدان	مساحه الأرض الزراعية مليون فدان	السنوات
15.5	15,35	8,6	2011

2012	8,7	15,57	39
2013	8,8	15,49	22.9
2014	8.9	15.69	22.6
2015	9.10	15.64	14.5
2016	9.10	15.8	38.5
2017	9.13	16.05	38.9
2018	9.19	16.06	59.2
2019	9.33	16.22	115.7
2020	9.44	16.38	70
متوسط الفتره (2011-2020)	9.5	15.77	43.68

المصدر: 1- المساحة الزراعية والمحصولية :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصاديةوالإدارة المركزية للأقتصاد الزراعي ، الاحصاءات الزراعية ، اعوام مختفلة 2- بيانات التعداد للسكان منتصف الاعوام : الجهاز المركزي للتعبئة العامه والأحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي ، سبتمبر ،2014،،2021 .

- وباستقراء بيانات الجدول السابق يتضح زيادة مساحة الاراضي الزراعية من6,9 مليون فدان عام1990 الي 9.4 مليون فدن عام 2020 أي بنسبة زيادة قدرها 36.23% خلال تلك الفتره وبما يعادل 1.21% سنوياً ، في حين إرتفعت نسبة المساحة المحصولية من 12.2 مليون فدان عام 1990 الي 16.38مليون فدان عام 2020 أي بنسبة زيادة قدرها 34.26% خلال تلك الفتره وبمعدل زيادة سنوية قدرها 1,14% ،بالنسبه لمساحه الاراضي المستصلحه فقد زادت من 22 الف فدان عام عام 2000 الي 70 الف فدان عام 2020 بنسبة زياده قدرها 218.17% وبمعدل زياده سنويه قدرها 10 .90% ، أي أن المحصله النهائية هي زيادة كل من مساحة الأرض الزراعية والمساحة المحصولية والمساحه المستصلحه خلال فترات الدراسة .

- كما ان الاتجاه العام للحكومة كان للتوسع في استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية الا أن النسبة المحققه فيما بين الفترات كانت متذبذبه ولا تحقق المستهدف نظراً لقصور مصادر التمويل وانخفاض الدوافع لدي القطاع الخاص لاستصلاح المزيد من الأراضي.

النتائج والتوصيات :

- من واقع تقييم مستوي اداء القطاع الزراعي المصري بين الواقع والمأمول فقد تبين لنا انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي انخفاض قدرة هذا القطاع علي توفير الغذاء للسكان تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الاستراتيجية وانخفاض نسبه مساهمته في تشغيل العماله في السنوات الاخيرة، وضعف قدرته علي توفير العمله الاجنبية لتمويل التنمية وارتفاع نسبة الفقر بالقطاع الزراعي زيادة نسبة العجز السنوي في الميزان التجاري الزراعي ، وترجع تضاؤل اهمية هذا القطاع الي العديد من المشاكل اهمها ، تفتيت الملكية الزراعية، التاكل المستمر في رقعة الاراضي الزراعية، محدودية الموارد المائية، المعاملة الضريبية الحيادية القائمة بالقطاع الزراعي والتي تفتقد اي حوافز ايجابية علي النشاط الزراعي .وهكذا يتضح قصور السياسات الحكومية في القطاع الزراعي المصري

التوصيات :

- تعد السياسة الضريبية برنامج تخططه وتنفذه الدولة عن عمد مستخدمة فيه كافة اشكال وأنواع الضرائب لأحداث اثار مرغوبة وتجنب اثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادى والاجتماعى والسياسى تحقيقا لأهداف المجتمع. وبناء على التعريف السابق ومبدأ الضرائب الوظيفية الذى ينظر إلى الضريبة كأداة تستهدف تحقيق أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة، فأنه ينظر إلى ضريبة الاطيان الزراعية الصادرة بالقانون رقم 113 لسنة 1939 على اعتبارها أحد أدوات السياسة المالية للدولة التى يمكن استخدامها للمساعدة فى التنمية والنهوض بالقطاع الزراعى، ولكن اثبت الواقع العملى عدم فاعلية هذه الضريبة فى احداث أى أثر ايجابى على النشاط الزراعى حيث أتضح خلوها من أى جزاء أو عقوبات رادعة لسؤ استغلال الأرض

الزراعية، كما أنها لا تحتوى على أى حافز يدفع المزارعين على تطوير أمكانيتهم وزيادة انتاجيتهم، كذلك تعد ضريبة حيادية أمام تخصيص الأرض الزراعية لحاصلات ذات جدوى أوغير ذات جدوة اقتصادية، وهكذا يتضح عدم فاعلية هذه الضريبة فى احدا ث أى أثر ايجابى على النشاط الزراعى وقد يبدو أن الدولة المصرية. قد انتبهت إلى ذلك فصدر القانون رقم 143 لسنة 2017 بايقاف العمل باحكام القانون رقم 113 لسنة 1939 الخاص بضريبة الاطيان الزراعية لمدة ثلاث سنوات، ثم تم اصدار القانون رقم 147 لسنة 2020 بشأن مد مدة ايقاف العمل بذات القانون. حيث قد أوصي أستاذنا الأستاذ الدكتور/ حامد عبد المجيد دراز بإلغاء ضريبة الأطيان الصادرة بالقانون رقم - 113 لسنة 1939 والقوانين المعدلة له ثم تفرض ضريبة نوعية نسبية على صافى الإنتاج الزراعى المقدر والمحتمل من الأستغلال الأمثل للأرض الزراعية (**دراز ، حامد .2018)**

- تنمية الصادرات الز رعية من خلال التوسع فى المساحة المزروعة وزيادة الانتاجية باستخدام الوسائل التكنوجية الحديثة
- تهيئة المناخ ووضع استراتيجيات ملائمة تستهدف زيادة دخل ونمو الناتج المحلى للقطاع الز راعى وتنمية المشروعات الزراعية وغير الزراعية وزيادة الاستثمارات التى تهدف إلى توفير فرص عمل وتشغيل الشباب و تخفيف حدة الفقر فى المناطق الريفية .
- تنفيذ معامله تمييزيه التمييز فى دعم مستلزمات الانتاج الزراعى بحيث يزداد بالنسبة للمحاصيل الاستراتيجية والتى لا يقبل الزراع على زراعتها مثل القطن والذرة والقمح والنباتات الطبية والعطرية
- ضرورة التغلب على مشكلة توفير المساكن لأبناء الريف منعا للتعدى على الأراضى الزراعية وتحويلها إلى مبانى
- الاهتمام بالتعليم والتدريب الزراعي تدريب المزارعين على المجالات الفنية الحديثة فى المجال الزراعى ونظم تشغيل الميكنة الحديثالحكومية وانشاء التعاونيات الذاتية
- النهوض ربرامج البحوث الزراعية وخروجها لحيز التنفيذ

- زياده القدرة التصديررية للمنتجات الزراعية المصرية خاصه التي تتمتع بيها مصر بميزه نسبية في انتاجها مثل الفاكهه والنباتات الطبية والعطريو
- الغاء الجمعيات التعاونية الحكومية وتوفير مقومات اناء والنهوض بالتعاونيات الذاتية في مجالات الانتاج والتسويق
- تطوير انتاجية البذور المحسنة والتقاوي
- اعفاء السلع الرأسماية المستورده اللازمه للانتاج الزراعي من ضريبة المبيعات
- تطوير أساليب الري الحديثه
- اصدار قوانين رادعه لحمايه الاراضي الزراعيه من ظاهره تبوير وتجريف الاراضي الزراعية
- توفير كافه مقومات حياه كريمه من مياه وصرف صحي وكهرباء بهدف البعد عن الاراضي الزراعية لأغراض السكن والصناعه
- الاهتمام بكافه مقومات إعاده التوطن في الريف وتنمية المناطق الريفية .

المراجع العربية :

- عثمان ، محمد. 2022 ، أليات تعزيز دور القطاع الزراعي لخدمة أغراض التنمية الاقتصادية في مصر ، مجله علمية ، كلية التجارة ، جامعه الاسكندرية عد د يوليه .
- جبريل ،فاطمه الزهراء ، 2021 ،دراسة إقتصادية لآداء القطاع الزراعي المصري في ظل التحديات المعاصرة مركز البحوث الزراعية ، العدد 66 ، (3) .
- بهجت ، حنان ،2021 ،دور القطاع الز ا رعي في تحقيق التنمية الاقتصادية المصرية ،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد 32 العدد الأول .
- الماحي ، محمد ،2020 ، أثر السياسة السعرية على محصول الذرة الصفراء فى مصر، مجلة العلوم الزراعية، مجلد 6، العدد الأول ، كلية الزراعه ، جامعه الاسكندرية .
- عبد الوهاب ، محمد .2019،دور أهم المحاصيل الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في مصر ، (Website: .Assiut J. Agric. (3). (21-241) www.aun.edu.eg/faculty_agriculture/journals_issues_form.ph
- دراز، حامد ،2018، السياسات المالية، الدار الجامعية للنشر .
- جمال ، عمر ،2017، أثر التغير فى سعر الصرف على أهم الواردات الزراعية المصرية، المجلة المصرية الاقتصاد الزراعى، مجلد، 27 ، العدد 2 .
- عبد العاطي ، محمد. ٢٠١٥ .،تحليل اقتصادي لأداء القطاع الزراعي في مصر،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي – الخامس والعشرون – العدد الأول – مارس.
- خلف ، رقيه .2012، السياسات الزراعية وأثرها علي الأمن الغذائي في البلدان العربية، مجلة البحوث الاقتصاديةالعربية ،العددان 57-58 .
- دراز ، حامد ، 2004، السياسات المالية ، الدار الجامعية للنشر
- أبو دوح ، محمد ,2002، امكانيات السياسات المالية في تنمية وتكامل قطاعي الزراعة والتصنيع الزراعي في ظل أحكام منظمة التجارة العالمية ، رسالة الدكتوراه ،كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية .
- دراز، حامد ،2000، الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية

- ناصف، أيمان.1997 ، العوامل المحدده لمستقبل التنمية الزراعية الرأسيه في مصر ، رساله دكتوراه، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية.
- دراز ، حامد ، 1986، الضرائب العقارية والتنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر .
- دراز ، حامد .1976 ، إصلاح الضريبة الزراعية ،أساس التنمية الاقتصادية في مصر ، مؤسسة شباب الجامعه للنشر، الاسكندرية .

التقارير:

- تقرير أوضاع الفقراء في مصر، 2010، مركز المعلومات ودعم أتخاذ القرار ، الأدارة المركزية ، مارس .
- تقرير السنوي ، (2010 -2020)، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي .
- وزارة التخطيط ،2008، " وثيقه مرجعيه عن أهم متغيرات الاقتصاد القومي عن الفتره من(1960-2000) ،وزارة التخطيط ،القاهرة ،أغسطس .

المراجع الاجنبية :

- jad, C , (2018) Chalak Ali and others , Agriculture, Water and Rural Development in Egypt: A Bottom-Up Approach in Evaluating European Trade and Assistance Policies , medreset working papers , European Union .
- David R, Henderson, 2008, Concise Encyclopedia of Economics.
- Diraz .H , 1968, Taxation and Agricultural Development in the U.A.R (Egypt), A Ph. D Disseration, University of Pennsylvania.
- World Bank Report, Agriculture For Development, the World Bank, Washington, 2008 .

المواقع الالكترونية :

- موقع الجهاز المركزي للتعبة العامه والاحصاء ، احصاءات وتقارير مختلفه .
- موقع البنك الدولي ، اجصاءات ومؤشرات
- موقع وزارة الدولة للتخطيط والتنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصاديةوالإجتماعية ، اعداد متفرقة .